

شهاده يترأس اجتماعاً حول توزيع الـ«دي.أس.أل»

أفكار لزيادة الشفافية وضمان المساواة وعدم التمييز

ترأس رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شهاده اجتماعاً أمس ضم المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، الرئيس المدير العام بالوكالة لهيئة «أوجيرو» عبد المنعم يوسف والمدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي اندراوس، بمشاركة عضو مجلس ادارة الهيئة رئيس وحدة المنافسة وتحليل السوق باتريك عيد وممثلي شركات نقل المعلومات وشركات تزويد خدمة الانترنت . وخصص الاجتماع، الذي يأتي في اطار التواصل المستمر بين الجهات الثلاث، للبحث في آلية العمل في توزيع خدمة الانترنت السريع «دي.أس.أل DSL» وعرض الحلول لعدد من المشاكل والعقبات التي تعترض او تؤخر تقديم هذه الخدمة وتعميمها . بداية، شرح ممثلو الشركات الخاصة وضع السوق على صعيد الـ«دي.أس.أل» والسعات الدولية المتوافرة لهم والمهل الزمنية لتكيب الخطوط، لافتين الى ان «مهل توصيل هذه الخطوط لا تزال في اطار المعقول». وأوضحوا ان «العقبة الاساسية التي تعترض عملهم تتمثل في النقص التي تواجهه الشركات في السعات الدولية والذي يؤخر تقديم الخدمة وتوسعها .» من جهته، اشار شهاده الى ان «المشاكل التي تعترض التوزيع السلس لخدمة الانترنت السريع هي بسبب عوامل بنيوية ناتجة في الاساس من غياب شركة «ليبان تلكوم»، اضافة الى مشاكل اخرى ناتجة من طبيعة القوانين التي تقيد عمل الادارة العامة وتحد من مرونتها، ادت كلها الى غياب التنافس على مستوى تقديم خدمات الـ«دي.أس.أل». وشدد على ان «معظم هذه المشاكل تجد طريقها الى الحل بمجرد بدء تشركة القطاع واستكمال تحريره والانتقال الى المشغل الوطني وفقا لأحكام القانون 431.»

وحض شهاده على أهمية توسيع الخدمة في اسرع وقت لتشمل اكبر فئة من اللبنانيين، في اطار من المنافسة التي تؤمن العدالة في الحصول على افضل شروط الخدمة وبأسعار مقبولة. وطرح شهاده للنقاش عددا من الافكار على مستوى الشفافية، منها رفع الوزارة والشركات الخاصة تقارير دورية الى الهيئة المنظمة تتضمن كل المعطيات المرتبطة بالانترنت السريع، تحسين الشفافية في الاجراءات التي تتبعها الوزارة راهنا، وكذلك ان تعمم الوزارة على الجمهور مهل اجراءات تركيب خطوط المستخدمين من الشركات والافراد، بالتوازي مع إطلاق حملة اعلامية مشتركة بين الشركات والوزارة لتوعية المستهلك وإرشاده وتحديد مناطق توزيع الانترنت السريع والتعرفات المعتمدة ومهل التركيب .»

وطرح شهاده كذلك عدداً من الافكار والاجراءات على مستوى عدم التمييز والمساواة في المعاملة، منها تعميم وزارة الاتصالات الاجراءات المتبعة في توزيع السعات الدولية، تحديد المعايير التي تتبعها الوزارة في حملاتها الاعلامية لتلافي استعمال قوتها المسيطرة في تقديم خدمة «دي.أس.أل»، إنشاء المديرية العامة للاتصالات، تعيين مسؤول متابع على ارتباط مباشر مع وزير الاتصالات للحرص على التزام الوزارة كمشغل وطني بالانظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة المنظمة، مراجعة اسعار الخدمات التي تقدمها الوزارة للشركات .

وفي نهاية الاجتماع، عرض شهاده الاجراءات التي ستعتمدها الهيئة في المرحلة المقبلة، ومنها تعميم التوجيهات لفصل الحلقة المحلية التي في ضوئها ستقوم الوزارة بصوغ العرض النموذجي لخدمات التوصيل الى الشركات .»

ولفت الى ان «على عاتق هذه الشركات يقع الكثير من العمل، وخصوصا على صعيد جمع المعلومات عن الاسعار العالمية وجعله اساسا لتفاوضها مع الوزارة في هذا الصدد». وذكر ان «الاسعار تأتي نتيجة تفاوض بين الشركات، على ان تقدمها الوزارة الى الهيئة للموافقة عليها.»

Date: August 8, 2007

Website: www.assafir.com.lb